هدية السلطان عبد الحميد الثاني من دفتر ذكريات العائلة

"١٨٧٦- ١٩٠٩م"

د/نيفين مصطفى حسن سعد
أستاذ مساعد تاريخ حديث
كلية الآداب –جامعة المنوفية
مصر

أ/محمد عبد الله مشبب آل مزهر الأسمرى
بالمملكة العربية السعودية

ملخص

السلطان عبد الحميد الثانى شخصية تاريخية هامة أثارت جدلاً كثيراً حولها، من خلال الكتابات عنه نظر إليه البعض على أنه مصلح عادل، حكم امبراطورية كبيرة متعددة الأعراق بقوة وذكاء وحزم، استطاع الوقوف فى وجه الاستعمار الغربى واليهود ومنعهم من اقامة وطن قومى لهم فى فلسطين بالرغم من ضعف الدولة العثمانية أنذاك_ رجل أوروبا المريض – بينما نظر إليه البعض على انه ديكتاتور مستبد و بذل كل ما فى وسعه من أجل دولته وبناء جيش كبير .

وعن أهمية الموضوع نجد أنه حالة فريدة وخاصة وهى إهداء من مبعوث السلطان عبد الحميد الثانى لقبيلة بللسمر[١] الواقعة جنوب غرب المملكة العربية السعودية وشمال مدينة أبها على سلسلة جبال السروات، وذلك عند قدوم مبعوث السلطان عبد الحميد الثانى للجزيرة

[١] بللسمر "بتشديد اللام"، هي إحدى قبائل رجال الحجر، تقع جنوب غرب المملكة العربية السعودية، وهي تقع شمال مدينة أبها على سلسلة جبال السروات، وتبعد عن مدينة أبها بحوالي ١٠٠ كم، وتقع بللسمر قلب منطقة رجال الحجر، وتأخذ المنطقة شكل المثلث قاعدته في الغرب، ورأسه في الشرق ، وتنتسب قبائل بللسمر إلى أصلين في السراة وتهامة والبادية، والأصلان هما بنو منبح وبنو العذمة، وينقسم بنو منبح إلى قسمين هما، بنو منبح الشام، وبنو منبح اليمن. وتنقسم بنو منبح اليمن إلى قبيلة آل عبيد، وقبيلة آل المضفاة وكان أهل المضفاه يسمون بني كثير، ولهذه القبيلة "المضفاه" ينتمي مشبب آل مزهر الأسمري، وتنتسب قبيلة بللسمر إلى أسمر بن حجر بن الهنو بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن شجب بن يعرب أو عريب بن قحطان (للمزيد للمزيد انظر، محمود شاكر، **شبه جزيرة العرب "عسير"**، المكتب الإسلامي، دمشق، ص١٦.
http,//www.alnssabon.com/t41262.html
ابن حزم ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى (ت، ٤٥٦هـ)، **جمهرة أنساب العرب** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م. ، ص١٨٧.
, http,//www.alnssabon.com/t41262.html.https,//1asir.com/149984

العربية وبعد الضيافة والاستقبال له من قبل الأمير علي بن محمد جرمان أمير بللسمر وبللحمر، وبعث الأمير عدد من الوفد إلى الشيخ مشبب بن علي آل مزهر الأسمري، وبعد الضيافة والاستقبال لهم قام مبعوث السلطان بإهداء بندقية إلى الشيخ مشبب وهى من الصناعات العثمانية فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، ويرجع تاريخها إلى عام ١٣٢٦هـ ومطليه بالفضة وعليها ختم السلطان عبد الحميد الثانى وكتابة اسطنبول تحت الختم وكتابه باللغة العثمانية ترجمتها " **مصنوع ببنادق السلاح بتركيا**"

مقدمة

ولد السلطان عبد الحميد الثاني يوم الأربعاء الموافق ٢١ سبتمبر "أيلول" عام ١٢٥٨ هـ- ١٨٤٢ م، وهو ابن السلطان عبد المجيد من زوجته تيريموجكان قادين Tirimugan[١] ، وقد درس السلطان عبد الحميد الثانى في القصر السلطانى على أيدى نخبة من أشهر المربين فى زمنه علماً وخلقاً ، وتعلم اللغتين الفارسية والعربية. واعتنت به الزوجة الثانية لأبيه وكانت عقيماً، فأحسنت تربيته ، كما أوصت بميراثها له. وبويع بالخلافة بعد خلع أخيه مراد[٢] يوم الخميس ١١ شعبان ١٢٩٣هـ الموافق ٣٠ أغسطس ١٨٧٦م، وكان وكان عمره أنذاك أربعًا وثلاثين سنة. وقد حضر مراسم تتويجه كبار الأعيان والموظفين

[١] تيريموجكان، أم السلطان عبد الحميد الثانى، ولدت في ١٨١٩/٨/١٦وتوفيت في ١٨٥٢/١٠/٣م هي الزوجة الرابعة للسلطان عبد المجيد، شركسية الأصل ولدت في قفقاسيا من قبيلة الشايسوغ رفعت عام ١٨٤٩م إلى رتبة الزوجة الثالثة، توفيت ابنتها نعيمة قبل ولادتها للسلطان عبد الحميد وعمرها عامين ونصف بمرض الجدرى، ، ماتت بمرض السل وسنها ٣٣عاماً ، ودفنت في مقبرة مراد الخامس في ينى جامع (يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، محمود الأنصارى، (تركي – استانبول ، مؤسسة فيصل للتمويل،١٩٩٠)ص٩٥.

[٢] هو مراد الخامس ابن السلطان عبدالمجيد، وقد وُلِدَ عام ١٢٥٦ه، تعلم اللغة الفرنسية، وتأثر بثقافتها، ونُصِبَ سلطانًا بعد خلع عمه عبد العزيز عام ١٢٩٣ ه، وعندما سمع بمقتل عمه، وقيام ثورة في البلغار وتمردات في البوسنة والهرسك وصربيا، توترت أعصابه وصدرت عنه تصرفات تدل على خلل عقلي؛ فأصدر مفتي الإسلام فتوى بخلعه، ونقِل إلى قصر جراغان وبقي فيه إلى أن توفي عام ١٣٢٣ه، وله من الأولاد ثمانية، وللمزيد، انظر، محمد خير فلاحة، **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد**، (دراسة موضوعية تبين أحوال السلاطين وما كانت عليه حضارة التزيين، ثم ما تلاها من تهور العاثبين، ٢٠٠٥م)، ص٦٨.

والوزراء من العسكريين والمدنيين ، وقد أطلقت المدافع في سائر أطراف الإمبراطورية العثمانية احتفالًا بهذه المناسبة[١].

وكان لمجئ السلطان عبد الحميد الثاني أثر واضح في المحاولات والجهود الكبيرة التي بذلها لرفع شأن الإمبراطورية العثمانية؛ فقد عجز مرادعن إدارة شئون الدولة، أو الظهور أمام الناس؛ في الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية تتطلع إلى الدولة العثمانية للانقضاض عليها، وتقسيم ممتلكاتها؛ لذلك قرر عبد الحميد قبول العرش عندما عرضه عليه مدحت باشا في المرة الثانية، ووعد وقتها بتحقيق ثلاثة شروط، وهي: إعلان الدستور، وإقامة الشورى، وإعادة تعيين السكرتارية الخاصة لشقيقه مراد[٢].

اصلاحات السلطان عبد الحميد الثانى :

وقد تناولت إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية؛ فحاول القضاء على المظالم التي يتعرض لها سكان ولايات الإمبراطورية العثمانية.

وفي بداية حكمه كان يتابع أخبار الإمبراطورية من داخل القصر؛ فوجد أن الفساد قد استشرى في كل ركن من أركان الدولة، وبدأ الإصلاح مستعصيًا خاصةً وأن الدول الأوربية الكبرى كانت قد قطعت شوطًا كبيرًا من التقدم والرقي[٣]. وفي ظل هذه الظروف الصعبة حاول السلطان منع الدولة من السقوط، كما أنه نجح بفضل الله وعنايته من الحفاظ على الدولة من السقوط لمدة ثلاثين عامًا[٤]، ولهذا استقبل باحترام كبير من الدول الكبرى لعدم انغماسه في الملذات وقضاء معظم أوقاته في القيام بالاصلاحات الأساسية، وهذه

---

[١] ابراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م، ص ٢٢١، إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه- ١٩٩٦م، ص١٨٣.

[٢] رفيق شاكر النتشة، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة ٣، ١٩٩١م، ص٦٩، ناهد إبراهيم دسوقي، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص٥٨.

[٣] رفيق شاكر النتشة، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، ص ٩، ٤٩.

[٤] جمال عبد الهادي مسعود وآخرون، **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الدولة العثمانية**، الجزء الثاني، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه-١٩٩٥م، ص ١١.

الإصلاحات جعلت الدول الأوربية تخاف منه؛ لأنه سعى إلى معالجة الرجل المريض مما جعل تلك الدول تحاول الإيقاع به للقضاء عليه، والدليل على ذلك أنه بعد مرور عامين على تبوأه العرش كتب رئيس الوزراء البريطاني اللورد ساليسبوري قائلًا: "إن السلطان ليس له سوى زوجة واحدة؛ فهل سيكون كسليمان القانوني؟"[١].

يبدو أن السلطان عبد الحميد الثاني قد استفاد كثيرًا من عمه السلطان عبد العزيز[٢] الذي كان بمثابة القدوة له. فالأوضاع الداخلية والخارجية تتطلب رجلًا ذا خبرة سياسية وقدرة كبيرة على حل المشكلات؛ فمن جهة كان أنصار التغريب يطالبون بالدستور جريًا وراء الشعارات الغربية، ومن ناحية أخرى كانت التمردات في البلقان تريد من يستأصلها، ونتيجة لذلك حرص السلطان على تشكيل مجالس شعبية تعاون الإمبراطورية في أداء مهامها؛ ولهذا أصدر قرارًا في ٥ شوال عام ١٢٦٢هـ – ٢٤ أكتوبر عام ١٨٧٦م بإعلان الدستور المعروف في التاريخ العثماني بالمشروطية الأولى[٣]. وكان غرضه من إعلان الدستور هو قطع الطريق على التدخل الأجنبي بحجة إصلاح أحوال النصارى[٤] بعد قيام ثورة في البلقان ورغبة الدول الاستعمارية الكبرى في استغلال تلك الثورة لتمزيق ممتلكات الإمبراطورية العثمانية[٥].

---

[١] رفيق شاكر النتشة، **السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين**، ص٤٩.

[٢] السلطان عبد العزيز، هو ابن السلطان محمود الثاني، ولد في إستانبول عام ١٢٤٥ه، وأتقن اللغة الفرنسية وأجادها، وكان يحب الفروسية والمصارعة، واعتلى عرش الدولة العثمانية في عام ١٢٧٧ه بعد وفاة أخيه السلطان عبد المجيد وكان عمره آنذاك اثنين وثلاثين عامًا، وقتل عام ١٢٩٣ه، وكان له من الأولاد اثنا عشر ولدًا. انظر، محمد خير فلاحة، **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد**، ص ٦٨.

[٣] جمال عبد الهادي وآخرون، **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ**، ص١١، محمد خير فلاحة، الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد، ص ٦٩، روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، الجزء الثاني، ترجمة، بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م، ص١٦٤.

[٤] إنه يوم ٢٣ ديسمبر اجتمع سفراء ألمانيا وانجلترا وروسيا والنمسا والمجر في استانبول لبحث أوضاع مسيحي الولايات البلقانية الثائرة على الدولة العثمانية فوجئوا بإطلاق المدافع إيذانا بإعلان القانون الأساسي. انظر، كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢١- ١٩٠٨م)**، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٢، ص٤٤٥.

[٥] كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢١- ١٩٠٨م)**، ص٤٤٥، جمال عبدالهادي، **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ**، ص١١.

مجلس المبعوثان:

وعلى أية حال، تكون البرلمان من مجلسين، الأول يقوم الأهالي بانتخاب أعضاءه، ويسمى مجلس المبعوثان، والثاني يعين أعضاؤه من طرف الدولة ويسمى مجلس الأعيان، وقام السلطان عبد الحميد بتعيين مدحت باشا صدرًا أعظمًا، وأكد عبد الحميد على مراعاة الشريعة الإسلامية في جميع الأمور[١]. وأصدر قانونًا أساسيًا للدولة يشتمل على مائة وتسع عشرة مادة في ٤ من ذي الحجة ١٢٩٣هـ- ١٨٧٦م، يضمن لجميع رعايا الدولة الحرية والمساواة أمام القانون، وأتاح حرية التعليم مع جعله إجباريًا على جميع الرعايا العثمانيين، كما أتاح المطبوعات، وبيّن اختصاصات مجلس المبعوثان والأعيان[٢]، وكيفية الإنتخاب، وأن جميع الرعايا يطلق عليهم اسم عثماني، وأن الدولة جسم واحد، وقد أمر السلطان أيضًا بإبطال المصادرة في الأملاك والتعذيب أثناء التحقيق أو أن يسخر قوم من قومه، وعدم عزل أي قاضي إلا بوجود سبب شرعي لهذا العزل، وأكد على أهمية مبدأ الشورى[٣]، كما يذكر أحد أحد الباحثين أن الدستور العثماني الذي وضعه السلطان عبد الحميد الثاني كان ثورة في التاريخ العثماني والإسلامي؛ لأنه طرح مرجعية علمانية جديدة مختلفة عن المرجعية الإسلامية التي تجعل من الشريعة الإسلامية وحدها مصدرًا للتشريع، ويعد هذا الدستور أول محاولة علمانية تشريعية متكاملة في البلاد الإسلامية[٤]؛ بينما ترى ناهد إبراهيم أن مسألة قبول السلطان لإعلان الدستور هو بداية عهد جديد من الرخاء؛ لأنه تم استدعاء البطارقة الأرمن واليونانيين على أساس أن الدستور يضمن المساواة بين أصحاب الديانات[٥].

---

[١] نص الدستور على أن الدين الإسلامي هو دين الدولة وتجري جميع الأديان المعروفة في الإمبراطورية العثمانية بحرية وتحت رعاية الدولة مع دوام الامتيازات للجماعة المختلفة، وأن اللغة التركية هي اللغة الرسمية، والسلطان ذات مقدسة وهو خليفة المسلمين وسلطانهم. انظر، كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**، ص٤٤٧.

[٢] للمزيد من التفاصيل حول اختصاصات هيئة الأعيان (الشيوخ)، وهيئة المبعوثان (النواب). انظر، نزار قازان، **سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص٧٢، ٧٣.

[٣] جمال عبد الهادي، **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ**، ص١٢.

[٤] كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**، ص٤٤٧.

[٥] ناهد إبراهيم دسوقي، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٥٨١.

وبهذا أظهر السلطان عبد الحميد الثاني روحًا إصلاحية عندما طلب من مدحت باشا إعلان القانون الأساسي المقتبس على ما يبدو من دستور بلجيكا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وبإختصار فإن السلطان تمتع بالحقوق الدستورية كأي حاكم دستوري حيث سك النقود باسمه وذكر اسمه في الخطبة وقام بعقد المعاهدات[١].

وفي ١٤ فبراير ١٨٧٨ أقدم السلطان عبد الحميد الثاني على حل البرلمان إلى أجل غير مسمى، وعلق دستور ١٨٧٦، وأدى هذا الأمر إلى انقسام المحدثون حوله؛ فذهب فريق من الباحثين إلى أن السلطان عبد الحميد كان يفتقد للرجال الثقات، وكانت المؤامرات تحاك ضده من كل جانب، والتي تولى منها رجال ينتمون إلى الإمبراطورية العثمانية، ومن هؤلاء مدحت باشا الذي عارض هذه الإصلاحات وتآمر على عزل السلطان، وسعى لإسقاط نظام الخلافة وتطبيق النظام الأوربي اللاديني، ولهذا عزله السلطان في٥ فبراير ١٨٧٧م، وحاول تركيز السلطة بين يديه بالتدريج وطبع الإدارة بطابع الحكم المطلق[٢].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن هناك أسباب قد دفعت السلطان عبد الحميد إلى حل دستور ١٨٧٦ والعودة إلى نظام الحكم المطلق؛ لأن الحكومة الدستورية ستخلق مشكلات عديدة في المستقبل ولهذا السبب عطل العمل بالدستور[٣]، وهذا الحكم المطلق أو المستبد زاد في حدته الشكوك التي ساورت السلطان عبد الحميد الثاني عند توليه عرش السلطنة العثمانية إثر عملتي خلع متعاقبتين حدثتا في سنة واحدة، كانت الأولى ضد عمه السلطان عبد العزيز الذي توفي منتحرًا بعد خلعه بأيام قليلة، وكانت الثانية ضد أخيه مراد الخامس الذي خُلع بعد أن جنّ جنونه واختل عقليًا، وكان لهاتين الحادثتين بالغ الأثر في مسلك السلطان عبد الحميد خلال سنى حكمه الطويل؛ فأكثر من تعيين الجواسيس لرصد

---

[١] عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٤١.

[٢] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ص١٢، عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ص٤٥، عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤- ١٩١٤**، تحقيق، أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ص٤٥.

[٣] ناهد إبراهيم دسوقي، **القرون العثمانية**، ص٥٨١، روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص١٦٥.

حركات الموظفين، ومراقبتهم، ولم يستثن أحدًا من المراقبة حتى الصدر الأعظم، وكلف هؤلاء الجواسيس بكتابة التقارير ورفعها إليه[١].

والسؤال الآن: هل كان هناك مبررات من قبل عبد الحميد الثاني لإلغاء الدستور؟ يقول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته: "مدحت باشا لم ير غير فوائد الحكم المشروطي "الديموقراطي" في أوربا؛ لكنه لم يدرس أسباب هذه المشروطية ولا تأثيراتها الأخرى... وأظن أن أصول هذه المشروطية لا تصلح لكل شعب ولكل بنية قومية" أي أن البيئة التي تعمل فيها المؤسسات وتلاؤمها مع طبيعة المؤسسات هي الشرط الأساسي لتؤتى هذه المؤسسات ثمارها؛ ولم تكن المؤسسات التي طرحتها التنظيمات من وجهة نظر السلطان ملائمة للظرف التاريخي الذي تمر به الدولة، ولا كانت مناسبة لدولة عثمانية متعددة الأمم والقوميات[٢]، وهكذا يمكن القول أن هذا الاستبداد وهذه المركزية كانت من مستلزمات وحدة المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية وبقائها، وهذا الأمر لقى استجابة من مسلمي الدولة، الذين كانوا ينزعون إلى الحفاظ على الإمبراطورية وعلى الإسلام في وجه التحديات الأوربية، وكان السلطان عبد الحميد الثاني نفسه منتميًا لهذا التيار الإسلامي[٣]. كل هذا يبرر لماذا ضاق السلطان بممارسات الدستور[٤]، ولا بد من الإشارة إلى الرأي الهامالذي ساقته ماري ملز باتريك في كتابها صفحات من تاريخ تركيا الإجتماعي والسياسي والإسلامي؛ حيث ألقت باللوم على السلطان عبد الحميد الثاني بأنه منذ اليوم الذي عُطل فيه الدستور قد بدأ عهد استشهاد مدحت باشا واتهمته بأنه قضى على الرجل الهام الذي أراد أن يخدم الدولة العثمانية؛ فصرف ما تبقى من حياته معذبًا في منفاه، وأنه استشهد في سبيل نصرة مبادئه، كما يفهم من كتابها أن دستور مدحت باشا في نظر عبدالحميد لم يكن أكثر من خدعة يحالف بواسطتها الدول الأوربية الغربية، وأن علماء الشرع وزعماء الدولة بما فيهم مدحت

---

[١] عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، ص٤٥، اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص١٨٥.

[٢] كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**، ص٤٤٨.

[٣] اسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ص١٥٨، كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**، ص١٨٥.

[٤] نزار قازان، **سلاطين بني عثمان**، ص٧٣.

كانوا يعلقون على الدستور أمل كبير، ويرون فيه المنقذ الوحيد للأزمة التي تعاني منها الدولة العثمانية[١].

تواصل ماري تحليلها لما أقدم عليه السلطان عبد الحميد الثاني بأن الإصلاحيون كانوا لا يزالون يعتقدون بإخلاصه ويثقون بحسن نيته؛ فلم يحسن ظنهم، وأقدم على تعطيل الدستور فجأة ومن وجهة نظرها أنه حاول البطش بمدحت باشا، لأنه خشى من حب الشعب العثماني له. فقام بنفيه إلى مدينة الطائف، وبعد مرور أربع سنوات من نفيه، قام السلطان بعقد مجلس من علماء الشرع الشريف تحاكمه على اغتيال السلطان عبد العزيز، ولم تغمض عين عبد الحميد حتى قضى عليه[٢].

كما أن المجلس الذي اجتمع منذ شهرين وأعقبه إرادة سلطانية بوقف البقية الباقية من نصوص مواد دستور مدحت باشا الإصلاحي قد توقف، ولم يجتمع البرلمان مرة ثانية إلا في سنة ١٩٠٨م، أي بعد مرور ثلاثين سنة على الحادث[٣]. لكن الباحث يؤكد أن ما قيل عن السلطان عبد الحميد الثاني لا يكتسب حق الواقعة التاريخية؛ لأن السلطان عبد الحميد تعرض في بداية حكمه إلى استبداد مدحت باشا، وغيره من الوزراء واشتداد سياستهم التغريبية بقيادة جمعية العثمانيين الجدد، والتي كانت تضم نخبة مثقفة تأثرت بالغرب، واستطاعت الماسونية[٤] أن تجندهم لخدمة أهدافها، وبلغ من استبداد الوزراء بالحكم أن مدحت باشا كتب إلى السلطان عبد الحميد في أول عهده بالحكم عام ١٨٧٧ قائلًا: "لم يكن غرضنا من إعلان الدستور إلا قطع دابر الإستبداد، وتعيين ما لجلالتكم من الحقوق وما عليها من الواجبات، وتعيين وظائف الوزراء، وتأمين جميع الناس على حريتهم وحقوقهم حتى تنهض

[١] ماري ملز باتريك، **صفحات من تاريخ تركيا الإجتماعي والسياسي والإسلامي**، بيروت، مؤسسة عز الدين، ط١، ١٤٠٧ه – ١٩٨٦م، ص١١٢، ١١٣.
[٢] المرجع السابق، ص١١٦، ١١٧.
[٣] المرجع السابق، ص ١١٧.
[٤] الماسونية، هي الخزان الثقافي والاقتصادي المتآمر على العالم الإسلامي، وهي من أعظم الجمعيات السرية، وتعرف بالبنائين الأحرار، وقد ظل منشأها مجهولًا، واقتبست أفكارها من المصادر اليهودية والمسيحية ولا تعترف بالأديان، وتزعم الماسونية أنها مؤسسة فلسفية تجلب الخير للإنسانية، وتتلخص وسائلهم في إغراء السياسيين بالمال، وعملوا على صرف أنظار الناس عن الحماس الديني. انظر، محمد خير فلاحة، **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد**، ص ٧٦.

البلاد إلى مدارج الإرتقاء، وإني أطيع أوامركم إذا لم تكن مخالفة للأمور..."، ويقول السلطان عبد الحميد الثاني في هذا: " لقد وجدت مدحت باشا ينصب نفسه آمرًا ووصيًا عليّ، وكان في معاملته بعيدًا عن المشروطية "الديمقراطية"، وأقرب إلى الإستبداد"[١]، وكان مدحت باشا وأصحابه من الماسون يدمنون الخمر، ويذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته: "... ومن المعروف أن أحرار ذلك العهد من شعراء وأدباء اجتمعوا مساء يوم صدور مرسوم القانون الأساسي في قصر مدحت باشا، لا ليتحدثوا في أمور الدولة، بل في أمور السكر والعربدة، وهم يحتسون الخمر، ومدحت باشا كان يدمن الخمر منذ شبابه، ومشهور عنه ذلك... وعندما نهض مدحت باشا من على مائدة الأكل خرج مستندًا على أذرع الآخرين حتى لا يقع على الأرض..."[٢].

أمّا قصة اتهام مدحت باشا في قتل السلطان؛ فقد شكل السلطان عبد الحميد لجنة للتحقيق في ذلك الأمر ثم قدم إلى المحكمة التي قضت بإعدامه[٣].

ومما سبق يستنتج الباحث أن ما قيل في حق السلطان عبد الحميد من تهم نُسبت إليه يبعد عن الصواب؛ فعبد الحميد كان ضد الدستور الذي عرف بالمشروطية، أي الإشتراط على الحاكم بتجديد سلطانه على اعتبار أن هذا فكر وافد من الغرب؛ ولذلك كان ضد المنادين به ورائدهم مدحت باشا، وانتقد وزيره هذا ولم يغير موقفه تجاه الحكم الدستوري على اعتبار أن الدولة العثمانية تجمع شعوبًا شتى، وقال: ماذا حدث عندما أعلنت المشروطية؟ هل قلت الديون؟ هل كثرت الطرق والموانئ والمدارس؟هل ساد الأمن الشخصي؟ هل الأهالي الآن أكثر رفاهية؟ هل تناقضت الوفيات وزادت المواليد؟ هل أصبح الرأي العام العالمي بجانبنا أكثر من ذي قبل؟ الدواء النافع يصبح سمًا عازفًا إذا كان في يد غير الأطباء. أو في أيدي من لا يعرفون أصول استعماله[٤].

---

[١] علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه- ٢٠٠١م، ص ٤٠٢.

[٢] كان مدحت باشا في مجالس الخمر الخاص به يفشي أسرار الدولة العثمانية، وكانت هذه الأسرار تنشر بين أهالي استانبول. انظر، علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية**، ص ٤٠٣.

[٣] المرجع السابق، ص٤٠٣.

[٤] المرجع السابق، ص ٤٠٥، ٤٠٦.

وقد واجه عبد الحميد المؤامرات من الداخل ومن الخارج، وكان محاطًا بعدد كبير من المتآمرين كما كانت الدول الأوربية له بالمرصاد لئلا ينجح في إنقاذ الدولة المنهارة التي عمل جاهدًا لنهضتها؛ فالإمبراطورية قد بدأت منذ عشر سنوات تستعيد عافيتها رويدًا رويدًا؛ فانتشرت العديد من المدارس والمستشفيات في استانبول، وأوجد المعاهد الإدارية من أجل إعداد جيل جديد من الطلاب للوظائف العامة، وأنشأ أول مدرسة طبية عثمانية وجهزها من أمواله الخاصة[١]، وأحدث توسع في المدارس العسكرية، وأقدم على تأسيس المدارس الرشيدية، وافتتحت أول مدرسة إعدادية في استانبول سنة ١٨٧٥م، وساعدت ضريبة المعارف التي فرضتها الدولة عام ١٨٨٤م على تأسيس مدارس في مراكز الولايات، واستطاعت الدولة أن تفرض سيطرتها على ولاياتها أكثر من ذي قبل[٢]، وكان الهدف من إنشاء تلك المدارس هو أنه رأى أن التيار القومي المتأثر بالفكر الغربي هو السائد في هذه المدارس، ولذلك كان على السلطان أن يتدخل في شئونها وأمر باستبعاد مادة الأدب والتاريخ العام من الدراسة، لأنها وسيلة من وسائل الأدب الغربي، ووضع دروس الفقه والتفسير والأخلاق في برامج الدراسة، واقتصر فقط على تدريس مناهج التاريخ العثماني والإسلامي، ووجه المدارس لخدمة الجامعة الإسلامية[٣]، كما أدخل الكثير من التطوير على نظام البرق الذي استخدمه الخلفاء لأول مرة في حرب القرم، وأسس وزارة للبريد، وحاول التعرف على الغرب الأوربي، كما قام بحركة إصلاح في أعمال القضاء، وطبق بعض الإصلاحات بشكل أوتوقراطي ولا سيما في النواحي المالية والمدنية، والتي كانت في حاجة إلى تطوير[٤].

الإصلاحات العسكرية :

أدرك السلطان عبد الحميد الثاني بعد أن وضعت الحرب الروسية العثمانية أوزارها ضرورة الإهتمام بالجيش وسد حاجاته وزيادة تسليحه وتعليم الجنود والضباط الأصول

[١] رفيق شاكر النتشة، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، ص ٥٨.
[٢] عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، ص٤٠.
[٣] علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية**، ص ٤٢٦، وأعاد السلطان عبد الحميد الثاني تنظيم المدارس السلطانية التي كانت بمثابة المركز الأساسي للتعليم المدني في البلاد، وقام بتوسيعها لتستوعب أعدادًا كبيرة من الطلاب. انظر، ناهد إبراهيم دسوقي، **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، ص٦٠١.
[٤] ناهد إبراهيم دسوقي، **القرون العثمانية** ، ص ٦٠١.

الحديثة للحرب؛ وذلك لأن الدولة العثمانية دفعت إلى تلك الحرب من جانب مدحت باشا دفعًا دون أن تكون على مستوى عالٍ من الناحية العسكرية، ولا من ناحية تأمين طرق التأمين ولا من الناحية المالية[١]، ومع أن السلطان عبد الحميد ورث إرثًا محملًا بالديون؛ إلا أنه رأى أن من الضروري العناية بأمر الجيش حتى ولو حساب الخزينة، لأنه لا يمكن حفظ الدولة من الأطماع الخارجية إلا بجيش كبير.[٢]

ولهذا ظفر التعليم العسكري بأوفى عناية من عبد الحميد؛ حيث تم توسيع الكلية الحربية، ومدارس الهندسة العسكرية والبحرية والمدرسة الطبية العسكرية. كما أنشأ ثمانية عشر معهدًا تعليميًا رسميًا في مجالات المالية والشرطة، وتخرج في مدرسة الهندسة العسكرية ومدارس الطب العسكري خريجون فاق عددهم عدد الخريجين في كافة المدارس العليا المدنية.[٣]

واستطاع عبد الحميد بهذا الأمر إيجاد نوع من التوازن بين التعليمين العسكري والمدني،[٤] وفي الوقت نفسه قام بفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية، وكان التجنيد يتم عن طريق القرعة على المكلفين بالخدمة العسكرية.[٥]

ويذهب أحد الباحثين إلى أن السلطان عبد الحميد سمح لبعض غير الملسلمين من الإلتحاق بالكليات العسكرية، ويرجح أنه من بين صفوف الكلية الحربية كان يوجد أحد عشر طالبًا يهوديًا وعشرون طالبًا يونانيًا واثنان من الأرمن، وكان هذا الأمر مرجعه بسبب

---

[١] كان الجيش العثماني الذي خاض الحرب ضد روسيا عبارة عن وحدات من الأفواج، وكان عدد الضباط قليلا جدًا، بينما بلغ تعداد الجيش الروسي نصف مليون جندي. انظر، أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عهده**، اسطنبول، ٢٠٠٨م، ص ١٢٤.

[٢] المرجع السابق، ص ١٢٤.

[٣] جون باتريك، **القرون العثمانية، قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، ترجمة، ناهد إبراهيم دسوقي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص٦٠١، علي أحمد عباس، **السلطان عبد الحميد الثاني الفترة ١٢٩٣-١٣٢٦ه، ١٨٧٦- ١٩٠٩م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم درمان، السودان، ٢٠١٧م، ص١٧٩.

[٤] مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، ترجمة، صلاح سعداوي، دار البشير، ط١، ١٤١١ه-١٩٩١م، ص٢٢.

[٥] يبدو أن بعض المكلفين بالخدمة العسكرية كانوا يثورون على الدولة عند إجراء القرعة في بعض المناطق. انظر، اسماعيل ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ص١٨٦.

التسامح الديني لدى السلطان،[1] ولكن من خلال ما توفر لدينا من معلومات حول دخول بعض الأجانب الجيش العثماني نستطيع أن نخرج بصورة مفادها أن السلطان لم يكن يقبل فكرة إخضاع غير المسلمين للخدمة العسكرية، وكتب السلطان عبد الحميد في مذكراته أن دخول غير المسلمين يسبب حدوث كثير من المتاعب والمشاكل، لأن هؤلاء قد يتحولون إلى الإسلام، وساسة الدول الكبرى لن تقبل هذا الأمر، ثم أن هناك محاذير أخرى مثل احتمال طلبهم إنشاء كنائس في الثكنات العسكرية وتعيين بعض القساوسة للصلاة، كما ذكر عبد الحميد أن الدولة العثمانية لو قامت بتشكيل سرايا خاصة بالعساكر النصارى ففي هذا الوضع محاذير أدهى وأمر، لأنه سيتكون جيش من البلغار والروم داخل الجيش العثماني الإسلامي، وإذا ما حدث عصيان فسوف تقوم هذه القوات بمقاتلة الجيش الإسلامي لاسيما وأن النصارى في الدولة العثمانية مرتبطون ارتباطًا وثيقًا بالدول الكبرى،[2] ولهذا يرى الباحث أنه لا يمكن قبول الرأي القائل بأن السلطان عبد الحميد قد أدخل بعض الضباط من اليهود والنصارى داخل الجيش العثماني، ونرجح أن هذا الأمر ربما قد حدث في أواخر عصر السلطان الذي أراد تهدئة الثورة التي كانت على وشك الحدوث، ويمكن القول أيضًا أن عدد هؤلاء الضباط كانوا لا يشكلون خطرًا على الجيش العثماني لأن عددهم قليل.

وعلى أية حال؛ فقد بلغ من ازدهار الأكاديمية العسكرية العليا أن متوسط عدد خريجيها في العالم بلغ حوالي ١٥١ ضابطًا، وما يقرب من هذا العدد بالنسبة لخريجي مدرسة الطب العسكري، وفي عام ١٨٩٧م وصل عدد المدارس الرشدية العسكرية[3] إلى تسع وعشرين مدرسة كان منها ست مدارس في استانبول، وواحدة في كل ولاية كبرى، وبلغ عدد التلاميذ حوالي ٨,٢٤٧ طالبًا.[4]

---

[1] علي أحمد عباس، **السلطان عبد الحميد الثاني**، ص١٨٠.

[2] السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية ١٨٩١- ١٩٠٨**، مؤسسة الرحالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٩ه-١٢٧٩م، ص١٠٣.

[3] كان يوجد بالإضافة إلى المدارس الرشدية المدنية مدارس رشدية عسكرية تؤهل طلابها إلى الإلتحاق بالكليات الحربية. انظر، علي أحمد عباس، **السلطان عبد الحميد الثاني**، ص١٨٠.

[4] المرجع السابق، ص١٨٠.

وكان السلطان عبد الحميد الثاني لا يريد من الغرب إلا ثقافته والعلوم الحديثة، ولذلك استقدم عددًا من الجنرالات الألمان لتدريب الجيش العثماني وفق متطلبات العصر،[١] وفي الواقع كانت ألمانيا (بروسيا) هي الحليف الوحيد المناسب[٢] الذي كان يخطب ود السلطان؛[٣] ففي أكتوبر عام ١٨٩٨ قام غليوم الثاني امبراطور ألمانيا بزيارة رسمية إلى تركيا – ويظل غليوم الثاني هو الرئيس الوحيد الأوروبي الذي استقبله السلطان عبد الحميد الثاني[٤]. وفي ثلاثينات القرن التاسع عشر كان ضباط بروسيون يخدمون كمدربين في الجيش العثماني وكان من بينهم هلموت فون مولتكه، كما أن ألمانيا لم تكن تطمع في مد سيطرتها على الدولة العثمانية، ولهذا بحث عبد الحميد عن بديل للسياسة التقليدية المتمثلة في الاعتماد على بريطانيا، كما أن الجيش الألماني يتمتع بهيبة كبيرة، ولهذا تبدو ألمانيا هي الحليف المناسب المثالي لتطوير الإمبراطورية.[٥]

وتشهد وثيقة عثمانية عن مدى التعاون بين الألمان والعثمانيين في عهد عبد الحميد الثاني والاستفادة من هذه العلاقات[٦] ؛ ففي عام ١٨٨٢م استقدم عبد الحميد عددًا من

---

[١] أماني جعفر الغازي، **السلطان عبد الحميد الثاني المفترى عليه وموقفه من حجاب المرأة**، مجلة الدراسات الشرقية، ع ٥٥، ٢٠١٥م، ص٢٦٠، أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣م، ص٢٤٢، سليمان بن صالح، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤٢٠ه، ص٢٩.

[٢] ظهر ذلك بعد أن كشفت الحرب العثمانية الروسية (١٢٩٤- ١٢٩٥ه/ ١٨٧٧- ١٨٧٨م) عن مدى الضعف الشديد في إمكانيات وتجهيزات الجيش العثماني، وأمام هذه المشكلة عمل السلطان عبد الحميد الثاني من أجل البحث عن حل، والعمل على تقوية الجيش العثماني، وتطويره بعيدًا بريطانيا وفرنسا، وفي هذا المجال وجه أنظاره نحو ألمانيا تلك الدولة الأوروبية القوية، والتي بدت له غير طامعة بممتلكات إمبراطوريته، وخاصة بعد ظهورها كدولة قوية عسكريًا بعد حرب ١٢٨٧ه- ١٨٧٠م مع فرنسا. للمزيد، انظر، سهام محمد هنداوي، **التطور التاريخي للعلاقات الألمانية العثمانية (١٢٩٣ه/ ١٨٧٦م- ١٣٢٧ه/١٩٠٩م) وثائق سرية**، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، سورية-دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، ص١٠٦.

[٣] جون باتريك، **القرون العثمانية**، ص٦٢٧.

[٤] المرجع السابق، ٢٢١.

[٥] جون باتريك، **القرون العثمانية**، ص٢٢٢.

[٦] نشأت علاقات سياسية وعسكرية بين ألمانيا والدولة العثمانية قبل توحيد ألمانيا وهذه العلاقات بدأت رسميًا ولأول مرة في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩م) الذي طلب من الحكومة البروسية الاستفادة من خبرة ضباطها في تنظيم الجيش، واستجاب البروسيين لطلبه وذهبت مجموعة من الضباط تحت رئاسة هلموت فون مولتكه للقيام بهذه المهمة. للمزيد من التفاصيل راجع، مكرم عبد الفتاح عبد الخالق، **"وثيقة عثمانية حول العلاقات العثمانية الألمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني دراسة وترجمة"**، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ع ٣١، ٢٠٠٠م، ص٣٨٧.

الجنرالات الألمان المختصين ومنهم فون دركولج وفون هوفذ، وكامب هوفذ حيث قاموا بتدريب مختلف الفرق العثمانية على أحدث الأسلحة وفقًا لمطالب العصر، كما أرسلت بعثتان في عهد بسمارك وهي بعثة أوتوكولير، وبعثة فون درغولش، وأصبح الجيش العثماني يتسلح جيدًا حيث تم تسليحه بكمية كبيرة من الأسلحة الألمانية عام ١٨٨٧م، وذلك بعد أن حصلت شركة لوفي وموزر على صفقة مع الدولة العثمانية لتزويد الجيش العثماني بالأسلحة اللازمة؛ فأصبحت ألمانيا تتمتع بتعاطف كبير داخل الرأي العام العثماني، وأصبحت تركيا تثق في ألمانيا وانتشر إعجاب دائم بالفن العسكري الألماني، وذكر الجنرال فون دركولج أن الجيش العثماني أصبح يحتل المرتبة الأولى بين الجيوش، ولا يوجد من يتفوق عليهم كما أرسل السلطان بعثات عسكرية إلى ألمانيا.[١] ويشهد السلطان عبد الحميد في مذكراته أن الإمبراطور الألماني أثنى على الضباط العثمانيين الذين يتلقون العلوم العسكرية في بلاده وأنهم في تقدم مستمر.[٢]

صحيح أن السلطان كان يرى أن الإمبراطور مخطئ لأن تقرير السفير في برلين أفاد أن القليل من الضباط العثمانيين كانوا يركزون على الاهتمام بالدراسة، والكثير منهم لا يستحقون المديح نظرًا لكثرة سلوكهم الخاطئ؛[٣] لكن ما حدث يدحض آراء الحاقدين ويبرئ ساحة السلطان من التهم التي ألصقت من أنه رجعي ولا يحب التغيير،[٤] والدليل على ذلك أنه قال: "إن تلقي أولاد الباشوات العلوم العسكرية في بروسيا يكلفنا كثيرًا، لكنه يولد انطباعًا

[١] روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص٢٢٤، يوسف حسين يوسف، **أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦- ١٩٠٩م**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠م، ص٢٠، سهام محمد هنداوي، **التطور التاريخي للعلاقات الألمانية العثمانية**، ص١٠٧، ١٠٩.

[٢] السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية**، ص٥٨.

[٣] تطرق عبد الحميد في مذكراته إلى أن الضباط العثمانيين الذين يذهبون إلى ألمانيا يدمنون شرب الخمر؛ بالإضافة إلى تعلم بعض العادات المنافية للأخلاق، وكان من الجدير بهم التمسك بالعادات العثمانية والإيمان الخالص بالله لأن هذه هي أوصاف الجندي المثالي. انظر، السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية**، ص٥٨-٥٩.

[٤] إسماعيل ياغي، **الدولة العثمانية**، ص١٨٦.

حسنًا في الخارج؛ فعلى هذا النحو نبرهن على أننا لم نبخل بشئ في سبيل إبقاء جيشنا في المستوى المطلوب".[١]

ويبدو أن ألمانيا لم تكن فقط هي الدولة الوحيدة التي اتجهت إليها أنظار تركيا؛ فعلى الرغم من أن السلطان عبد الحميد لم يكن يميل إلى فرنسا،[٢] لكنه كان يحب الثقافة الفرنسية والتي كان يتعلمها الضباط البحريون، وكان الجيش الفرنسي حتى عام ١٨٧١ أعظم جيش في العالم حتى حل محله في التدريس النظام الألماني، ولم يخطئ عبد الحميد حينما ذكر أن العصر الذهبي من تاريخ تركيا في السنوات الأخيرة والإصلاحات في عهد أسلافه عبد العزيز وعبد الحميد أغا يرجع الفضل فيها للإصلاحات الفرنسية، كما يشهد عبد الحميد أن المدارس العسكرية كانت تحت التأثير الفرنسي،[٣] واستمر الأمر حتى ثمانينات القرن التاسع عشر فالجيش العثماني كان يأخذ عتاده من فرنسا وألمانيا حتى حلت ألمانيا بشكل كبير محل فرنسا؛ فقد حصلت ألمانيا على نوع من الاحتكار في تجارة الأسلحة للدولة العثمانية، حيث أصبحت صفقات الأسلحة وتجارتها مع الدولة العثمانية على قائمة التجارة والعلاقات بين الألمان والعثمانيين؛ فلقد أصبحت الدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى أهم زبائن ألمانيا في مجال شراء الأسلحة بكافة أنواعها،[٤] وأصبح الجيش مجهز بأرقى الأسلحة الحديثة، وقام السلطان بالانفاق على تجارب الغواصة في استانبول قبل أن تملك انجلترا غواصة واحدة، كما قام بافتتاح مدرسة في قصره لإعداد موظفي التلغراف لإدارة الشبكة الهاتفية للأغراض العسكرية، وهذا الأمر أدى إلى تحقيق عدة انتصارات بعد سلسلة من الهزائم العسكرية على حد قول أحد الباحثين.[٥]

---

[١] السلطان عبد الحميدالثاني، **مذكراتي السياسية**، ص٥٨.

[٢] كان عبد الحميد يخشى من فرنسا بسبب كونها جمهورية ولترويجه الأفكار الثورية. انظر، يلماز أوزتونا، **موسوعة الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، ص٤١٠.

[٣] السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية**، ص١٣٩.

[٤] مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص٢٢٣، سهام محمد هنداوي، **التطور التاريخي للعلاقات الألمانية**، ص١١٩.

[٥] موفق بن المرجة، **صحوة الرجل المريض "السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية"**، ص١٢٣.

وكان الجيش العثماني عام ١٨٧٧م يعتبر الجيش الرابع من بين جيوش العالم بعد ألمانيا وروسيا وفرنسا، وكان يضم حوالي ٧٠٠ ألف جندي تحت السلاح وأسلحته حديثة، وفي عام ١٩٠٨م كان يوجد ٥٣٥ ألفًا مع قوات الدرك وقوات حميدية المليشية، وفي نفس العام كانت ميزانية القوات البرية ٧ ملايين ليرة ذهبية. وكان جيش التنظيمات مقسمًا إلى ٧ وحدات كبيرة كل منها تسمى جيش ومراكز هذه الجيوش حسب تسلسل أرقامها استانبول، أدرنة، وفرقة في مكة وطرابلس، وكانت رتب قواد الجيش مشيرًا أو فريقًا،[١] وأصبح الجيش يمتلك في حالة الدخول إلى الحرب ١٨ فرقة مشاة، و٧ فرق من الفرسان، و٣ فرق مدفعية.[٢]

وكانت العسكرية إجبارية بموجب قوانين ١٨٨٨، و١٩٠٤، ولا يوجد نظام ضباط احتياط وكانت مدة الخدمة حتى ٦ سنوات، وكان يتم الاستدعاء وقت الحرب؛ وفي كل عام كانت الدولة تقوم بتدريب ٧٠ ألف شخص، وكان الجندي الذي يرغب في الاستمرار في العسكرية كان بإمكانه البقاء في الجيش، وبسبب تطبيق نظام ضباط الاحتياط لم يكن الموظفون يطبقون العسكرية.[٣]

وكانت فرق الخيالة قليلة العدد وتتكون من ٣ ألوية، وفي عام ١٩٠٣م خصص للفيلق الواحد كتيبة خيالة إضافية واحدة وارتفع عدد الكتائب إلى سبعة، وكانت وحدات الاستحكام قد خصصت سرية استحكام واحدة لكل جيش، وكانت توجد كتائب وسرايا استحكام مرتبطة بمشيرية طوبخانة توجه في حالة الحرب لخدمة الجيوش حسبما تقتضيه الحاجة، ولكل جيش سرية واحدة، بينما الجيش الخامس كان له سريتا نقل إضافيتان، وكذلك توجد خمس سرايا إطفاء.[٤]

وإذ انتقلنا إلى المدفعية نجد أنها كانت مقسمة إلى ١٥ لواء، وتحتوي على ٣٥ كتيبة مدفعية، كلها كانت ٢٧١ بطارية، وكل بطارية تحتوي على ٦ مدافع، سواء في أوقات

---

[١] يلماز، **موسوعة الإمبراطورية العثمانية**، ص٤١٤، ٤١٥.
[٢] أورخان محمد علي،**السلطان عبد الحميد الثاني**، ص١٢٥.
[٣] يلماز، **موسوعة الإمبراطورية العثمانية**، ص٤١٥.
[٤] كانت السرية الواحدة في أوقات السلم تضم من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ جندي، وكانت فصيلة الخيالة الواحدة تتشكل من ٦٠ إلى ١٢٠ حصانًا. انظر، المرجع السابق، ص٤١٧.

السلم أو الحرب، وهكذا تتشكل المدفعية من ١٦٢٦ مدفعًا سيارا، وكان توزيع ال ٢٧١ بطارية على هذا الشكل؛ فالجيش الأول ٣٩، والجيش الثاني ٥٨، والجيش الثالث ٧٧، والجيش الرابع ٣٩، والجيش الخامس ٢٦، والجيش السادس ١٧، والجيش السابع ٧، وفرقة طرابلس ٦، وفرقة حجاز بطاريتان، ومدفعية القلاع ١٤٦ بطارية، وكان الجيش الأول يحتوي على خمس سرايا من جنود الاستحكام، والثاني ٢، والثالث سرية، والرابع سرية، والجيش الخامس يحتوي على فصيلة واحدة من جنود الاستحكام، والسادس واحد، والسابع واحد، ومن ناحية أخرى كانت هناك ٦٣ فصيلة صناع على شكل لواء تابع لأمر مشيرية طوبخانة، وكان يدرب ويخرج عمالًا متخصصين ورؤساء عمل مهرة.[١]

وكانت الأسلحة تنقل إلى مكة عن طريق السفن الأجنبية من مختلف الدول،[٢] وعلى هذا كان بإمكان الإمبراطورية أن تعبئ في أوقات النفير العام ١٦٨٣٠٠٠ جندي بري، ومن الجدير بالذكر أن القوات المصرية لم تكن تحتسب ضمن هذا العدد لتحكم إنجلترا في شؤون مصر.[٣]

وبالإضافة إلى ما سبق كانت توجه قوات الدرك (الجندرمة)، وكانت تساوي ٥٤٤ فصيلة مشاه+ ٢٠٠ فصيلة خيالة، وفي عام ١٩٠٨ م كان الجيش يحتوي على ٤١٠ آلاف جندي نظامي، و٥٠ ألف درك تحت السلاح. أمّا الكتائب الحميدية فكانت كما يلي كتائب خفيفة الحركة يشكلها المتطوعون الأكراد في الأناضول الشرقية، وقامت انجلترا وفرنسا باستعمال هذا النوع من الجند، وهذه القوات تمردت بعد ذلك على السلطان عبد الحميد، وبعد إعلان المشروطية كانت تشكيلات القوات البرية ٤٠ فرقة نظامية وقت الحرب.[٤]

---

[١] المرجع السابق، ص٤١٧.
[٢] سهيل صابان، **تجارة السلاح في الجزيرة العربية والخليج من واقع الأرشيف العثماني ١٨٩٨- ١٩١٠/ ١٣١٠- ١٣٢٨ه**، مجلة مكتبة الملك فهد، مج ١٠، ع ٢، ٢٠٠٥م، ص٢٧٧.
[٣] يلماز، **موسوعة الإمبراطورية**، ص٤١٨.
[٤] المرجع السابق، ص٤١٨.

وقد استطاع السلطان عبد الحميد من خلال هذا الجيش الجرار تحصين المواقع الحساسة في مضيق البوسفور، واستطاع هذا الجيش بعد ذلك من إحراز النصر في موقعة جناق في الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا وحلفائها.[١]

ويكفي أن نقرأ صفحات من مذكرات الأميرة عائشة لمعرفة قدرة وإمكانيات هذا الجيش أثناء العرض الرسمي للجيش.[٢]

أمّا عن البنادق العثمانية[٣] فقد استوعبت عدد من الباحثين الذين أقبلوا على دراستها للتعرف على مدى ما وصلت إليه تلك الصناعة من رقي وازدهار خلال فترة الحكم العثماني، ويحتفظ متحف ليفنتس بمدينة نيقوسيا بثلاث بنادق عثمانية، اثنتان يبلغ طول كل بندقية منها ١٢٢.٥ سم تقريبًا؛ أمّا البندقية الثالثة فهي من النوع الطويل الذي كان يستخدم في حصار المدن ويبلغ طولها ١٥٧.٥سم، وتتكون كل بندقية من هذه البنادق من ماسورة معدنية وقطعة خشبية توجد في أسفلها، وبيت النار الذي يطلق عليه بيت البارود؛ أو حجرة الإشعال، والزناد والنيشان، ثم مقبض البندقية الذي يليه الكرنافة، وهي قاعدة البندقية التي ترتكز عليها في حالة استخدامها، كما تثبت الكرنافة في كتف الجندي لتصد رد فعل الطلقة عند خروجها.[٤]

وتم استخدام البنادق الطويلة في المعارك داخل القلاع، وفي أيدي الفرسان وفي الاستعراضات الملكية؛ حيث أن هذا النوع من البنادق قد وجد منه ما هو خالي من الزخرفة،

---

[١] أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني**، ص١٢٥.

[٢] للمزيد من التفاصيل حول الاستعراضات الرسمية، انظر، مذكرات الأميرة عائشة، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ص١١٦.

[٣] البندقية عبارة عن آلة من سلاح الحرب تعرف بالبارود نسبة إلى البارود الذي يقذف به، وهي سلاح ناري فردي خفيف الوزن ذو سبطانة محلزنة، وتستعمل للرمي من الكتف على مسافات قريبة. انظر، بدر عبد العزيز بدر، **الأسلحة النارية العثمانية بمتحف ليفنتس بنيقوسيا والعصور الوسطى بليماسول في قبرص**، دراسة أثرية فنية مقارنة، أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد العام للآثاريين العرب، وجدة، مج ١، ٢٠١٢م، ص٩٧١.

[٤] عبد العزيز بدر، **الأسلحة النارية**، ص٩٧٠.

وتقتصر هيئته على هيئة لون الخشب، أو دهانه. ويوجد نوع آخر كان يحمله السلطان العثماني أثناء الحفلات الاستعراضية في القصر.[١]

وعرفت بنادق الإستعراض باسم بنادق الزينة حيث كانت تشتمل على ثروة زخرفية ضخمة من الخاس الأصفر، والذهب، والفضة والأحجار الكريمة.[٢]

بينما بنادق الزناد الفتيلي فقد ركبت سبطاناتها على أخمص خشبي يسنده الرامي إلى صدره، وكانت تستقدح بفتيل من البارود اللادخاني يوضع في القسم العلوي من أنبوبة أفعوانية الشكل؛ فإذا أشعل الرامي الفتيل لامس الفتيل الملتهب المشعل الذي يفجر الحشوة الدافعة فيحدث الإطلاق. وكان الجيش العثماني يستخدم هذا النوع من البنادق ضد خصومهم وكان يطلق على هذا النوع اسم التفنك. كما ابتكرت أيضًا بندقية الزند الصواني وزودت بمطرقة مزخرفة بهيئة منقار الديك الذي يقبض بين فكيه قطعة من حجر الصوان، وعند سحب المطرقة كانت تصطدم قطعة الصوان بصفيحة فولاذية محدثة شرارًا يصعق المشعل.[٣]

وقد أطلق صناع الأسلحة النارية على طراز البنادق الصغيرة ذات السبطانة القصيرة مصطلح "قربينة" اقتباسًا من المصطلح الألماني Karbiner ويعني البندقية الصغيرة، وتميزت بنادق هذا الطراز بأنها فائقة الجودة، عالية الدقة، جيدة المدى، وقد أعيد تصميم هذا الطراز من البنادق خلال القرن التاسع عشر حيث صارت تلقم البندقية من مؤخر السبطانة.[٤]

---

[١] محمد محمود علي الجهيني، **"فن زخرفة البنادق في العصر العثماني"**، مجلة كلية الآثار، جامعة جنوب الوادي، قنا، ع ٦، ٢٠١١م، ص٢٨١.
[٢] المرجع السابق، ص٣٨٢.
[٣] بدر عبد العزيز، **الأسلحة النارية العثمانية**، ص٩٧٢.
[٤] المرجع السابق، ص٩٧٣.

وكانت المواد المتفجرة هي البارود وكانت صناعته سهلة في حالة تأمين الكبريت الذي يقلل وجوده نسبيًا بالقياس إلى المواد الأخرى، وفي حالة عدم وجود البارود لا يمكن صنع أي سلاح ناري، وكان البارود المسحوق الموضوع في البراميل يمكن إشعاله في حالة أن يفجر الأبنية المغلقة، أما رمي القنابل بواسطة البارود فهو الذي ولدّ الأسلحة النارية.[١]

وإلى جانب الجيش دعم السلطان عبد الحميد الثاني الأسطول وزوده بالغواصات، وقَوّىَ قلاع الحرب على البوسفور والدردنيل،[٢] وكان عبد الحميد عند اعتلائه العرش قد تسلم من عمه السلطان عبد العزيز ثماني سفن حربية فرفع هذا العدد إلى ثلاث وعشرين سفينة حربية، وثمان وسبعين سفينة مساعدة، وقام بشراء طربيدين كبيرين من ألمانيا، ومن فرنسا وإنجلترا ستة زوارق طوربيد.[٣]

وفي عام ١٨٧٦ اشتعلت الثورة في بلاد الهرسك بتحريض من الجيل الأسود والصرب، غير أن الثورة قد أخمدت، ورغب السلطان في منع الدول الأوربية من التدخل، وعندما لم تفلح هذه الثورات في تحقيق الهدف بها أعلنت روسيا صراحة الحرب على الدولة العثمانية بسبب رومانيا، وأجبرت الدولة العثمانية على توقيع معاهدة سان استيفانو المجحفة بحق العثمانيين بعد أن فقدت الدولة أجزاء منها في هذه الحرب[٤]؛ لكن هذه الدول الأوروبية لم تقف ساكنة وروسيا تلتهم أجزاء كبيرة من الدولة العثمانية؛ فتم عقد معاهدة برلين، وكان

---

[١] يلماز، موسوعة الإمبراطورية العثمانية، ص ٤٠٣، ٤٠٤.

[٢] محمود ثابت الشاذلي، **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، ١٢٩٩-١٩٢٣**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٩ه-١٩٨٩م، ص١٦٣.

[٣] أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني، ص١٢٦، يلماز، موسوعة الإمبراطورية العثمانية،** ص١٨٩.

[٤] تدخلت انجلترا لمنع روسيا من احتلال استانبول، وعقدت روسيا والدولة العثمانية معاهدة سان ستيفانو، وقدم المندوب الروسي شروطًا، وهي،

- تعيين حدود للجبل الأسود، تستقل إمارة الصرب، استقلال بلغاريا إداريًا وكذلك رومانيا، أن يتعهد البابا العالي بحماية الأرمن، أن تدفع الدولة العثمانية غرامة قدرها ٢٤٥ مليون ليرة، أن يتم فتح البوسفور للسفن الروسية، وللمزيد من التفاصيل، انظر، يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري**، المجلد الثالث، ترجمة، عدنان محمود سلمان، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه- ٢٠١٠ م، ص ١٢١، علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية**، ص٤١٢، ٤١٣.

ظاهر هذه المعاهدة هو الحد من النفوذ الروسي، لكن باطنها هو المزيد من تقطيع أوصال الدولة، وتوزيع أملاكها على المستعمرين[1].

كما أدرك السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أنه بمفرده لا يستطيع الوقوف في وجه أوروبا، وأصبح شديد الخوف من الدول الأوروبية، وحاول الحفاظ على ما تبقى لديه من أملاك الدولة، وخاف من قيام ثورة بعض الأقليات التي من الممكن أن تساندها الدول الأوروبية الأخرى، ولمواجهة هذه الأوضاع عمل على إنشاء فكرة الجامعة الإسلامية لكي يعمل على تكتل جميع المسلمين كافة حوله في الداخل والخارج، ولاقت حركة الجامعة الإسلامية هذه قبولًا لدى المسلمين بعد ما رأوا ضعف عقيدة الولاء بين أبناء الأمة، والتيارات العلمانية والأكاذيب الباطلة والوعود المعسولة، ورأى السلطان أن فكرة الجامعة سوف تحقق أهدافًا عظيمة في مواجهة أعداء الإسلام، ومن أجل تدعيم هذه الفكرة دعى جمال الدين الأفغاني (١٢٥٥- ١٨٣٩) المسلمين إلى الالتفات حول الخلافة العثمانية التي تتمثل في آل عثمان، لكن الخطأ الذي وقع فيه السلطان هو اعتماده على الطرق الصوفية في الترويج للفكرة وسكوته عن انحرافاتهم العقدية[2].

وكانت عداوة اليهود للسلطان شديدة؛ فقد حاول اليهود استغلال الأوضاع الداخلية والخارجية التي تحيط بالسلطان، وطلب اليهود من السلطان على لسان هرتزل أن يعطيهم فلسطين؛ لتكون وطنًا قوميًا ليهود العالم، واستطاع هرتزل أن يحصل على تأييد أوروبي لفكرته، وعرض مبلغًا كبيرًا من المال حوالي عشرين مليون ليرة ذهبية لسداد ديون الدولة مقابل التنازل عن فلسطين؛ إلا أن رد السلطان جاء مخيبًا لآمال اليهود، وفخرًا لكل إنسان مسلم، وقال لا، لن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة؛ لأنها ليست ملكي؛ بل هي

---

[1] دعت النمسا إلى عقد مؤتمر برلين، ولبت الدعوة جميع الدول الكبرى مثل انجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا، وتم تعديل معاهدة سان استيفانو، وتناولت شروط مؤتمر برلين،
استقلال بلغاريا، وضم البوسنة والهرسك للنمسا، واستقلال الصرب والجبل الأسود، ضم مدن قارص وردهان لروسيا. للمزيد، انظر، عزتلو يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم وحتى الآن**، تقديم، محمد زينهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه- ١٩٩٥م، ص١٣٣، محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق، إحسان حقى، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ه-١٩٨١م، ص٦٠٣.

[2] حول فكرة الجامعة الإسلامية، راجع، أنور الجندي، **السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية**، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه، ص٩٦، ١١٥، موفق بني المرجه، المحقق، أحمد عبد الله الفليج، **صحوة الرجل المريض أو (السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية)**، مؤسسة صقر، الكويت، ١٩٨٤م، ص٨٥، ٢٠٠.

ملك شعبي، وقاتل أسلافي من أجل هذه الأرض؛ فليحتفظ اليهود بملايينهم، وفشلت كل إغراءات اليهود المالية؛ فأخذوا في التآمر مع كل القوى المعادية للمسلمين والتنسيق مع كل الاتجاهات من أجل الإطاحة بالسلطان من طريق أطماعهم بفلسطين، وتولى المحفل الماسوني الإيطالي المعروف باسم المشرق الأعظم لهذه المهمة[١].

وقد لعبت المحافل الماسونية مع يهود الدونمة[٢] دورًا في التخطيط لخلع السلطان، وكانت بمثابة العقل المدبر كما كانت دول أوروبا الغربية هي الممول؛ لأنه كان لها نفوذ كبير في أوساط الباب العالي، وبين الأتراك الشبان، وكانت بيروت قد شهدت افتتاح فرع للماسونية للقضاء على السلطان عامي ١٨٦٨– ١٨٦٩، وبعد عام ١٩٠٥ وجدت جمعية الاتحاد والترقي مجالًا واسعًا للعمل في سالونيك بسبب المراقبة الدولية التي كانت موجودة بها من جانب انجلترا وفرنسا. واستطاع الاتحاديون أن يتسربوا إلى مواقع القرار؛ فكانت حركتهم قومية طورانية، وتكاملت أطراف المؤامرة من الماسونيين والعلمانيين وكلاهما ممثل في جمعية الاتحاد والترقي، والدول الأوروبية ممثلة في حزب تركيا الفتاة، ومن خلف الجميع يقود اليهود زمام المؤامرة، وقد استغلوا لعبة الدستور الذي كان معطلًا منذ عام ١٨٧٦، وحاول السلطان من جانبه تفويت الفرصة على المتآمرين، لكن وقعت حادثة قُتل فيها عدد من أنصار الاتحاد والترقي، وعلى أثر هذه الحادثة تحركت قوات الاتحاد من سلانيك وتوجهوا إلى استانبول، ودخلوا قصر الخلافة، وتم عزل السلطان عبد الحميد الثاني، ونقل إلى سالونيك حيث بقى عدة سنوات وسمح له بثلاث سلطانات وأربع محظيات، وحاشية لا تتجاوز ثلاثين شخصًا، واصطحب معه هرًا كان يحبه كثيرًا، وهكذا أفل نجم السلطان عبد الحميد الثاني من أفق السياسة، وجاءوا بأخيه محمد رشاد إلى العرش، وفاق سكان العاصمة وعلى رأس الدولة سلطان جديد وهو محمد رشاد[٣].

---

[١] للمزيد حول علاقة اليهود بالسلطان عبد الحميد الثاني، انظر، محمد خير فلاحة، **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد**، ص ٧١، ٧٢، حسان علي حلاق، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٩م)**، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ، ص ٧، ١٠٢، رفيق شاكر النتشه، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، ص ١٠١، ١٠٤.

[٢] يهود الدونمة، كلمة تعني الرجوع أو العودة والارتداد، ودينيًا تعني مذهبًا جديدًا؛ أمّا من الناحية السياسية فتعني اليهود المسلمين الذين لهم كيان خاص، انظر، علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ص ٤٤٠.

[٣] ماري ملز باتريك، **صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي**، ص ١٤٤، رفيق شاكر النتشة، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، ص ١١٩، ١٢٣، كمال السعيد حبيب، **الأقليات والسياسة في**

الخاتمة:

حاول هذا البحث إلقاء الضوء على عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وكشف عن الطابع الحقيقي الذي تميزت به سياسته تجاه الدولة العثمانية، وتجاه الدول الكبرى الأوروبية المعادية، والتي نظرت للدولة العثمانية على أنها دولة ضعيفة لم تعد تقوى على الفتوحات كما كانت في السابق.

– كما أظهرت هذه الدراسة بعض النتائج المهمة في تاريخ تلك المرحلة؛ فقد كشفت الدراسة عن أن عبد الحميد الثاني ترك بصمات واضحة في سياسته مع الدولة العثمانية من خلال التمسك بتعاليم الدين الإسلامي الذي لا بد وأن يعد هو الدستور الذي يجب الاعتماد عليه.

– بينت الدراسة أن السلطان عبد الحميد كان يجنح إلى السلم رغم اهتمامه بكافة شؤون الجيش، وكان ينقصه الخروج بالجيش، وإظهار مكانة الدولة العثمانية، ولهذا تجنت الكتابات التاريخية على الدولة، ووصفتها بالرجل المريض.

– كان من أهم نتائج الدراسة أيضًا وضوح عبد الحميد في تعامله مع الوزراء ولا سيما مدحت باشا، وكان عليه فهم السياسة المعقدة التي تسير عليها الأمم من خلال وجود دستور؛ حيث كان من الممكن أن يعمل ما يريده دون حل البرلمان، ويجعله كصورة أمام الغرب؛ إذ ظهر بفعلته هذه كرجل مستبد ديكتاتور.

– ولعل من أبرز النتائج أيضًا التي قدمتها الدراسة أن عبد الحميد مهما قيل عنه من كتابات وأقلام الحاقدين؛ فسوف تظل مواقفه تجاه اليهود من أشجع المواقف رغم التعسر المادي الذي كانت تمر به الدولة.

– ألقت الدراسة الضوء على إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني تجاه الجيش، وكشفت عن أن عبد الحميد لم يكن رجعي، ولكنه كان يتمسك بمبادئ الدين الحنيف الذي يجب أن

الخبرة الإسلامية، ص ٤٥١-٤٥٥، سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه، ص ٤٨-٥٢، محمد الناصر النفزاوي، **التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية ١٨٣٩- ١٩١٨م**، دار محمد علي، صفاقس، تونس، ٢٠٠١م، ص٤٠٤، محمود ثابت الشاذلي، **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩- ١٩٢٣م**، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص١٦٦.

يتحلى به كل جندي، ولهذا أرسل البعثات إلى ألمانيا، وكل ما كان يشغل باله هو إعداد ضباط على الأخلاق الإسلامية.

– ومن أبرز النتائج التي قدمها البحث أيضًا أن الألمان كانوا أخلص حليف عرفته الدولة العثمانية في عصر السلطان عبد الحميد الثاني، ولهذا ولى وجهه شطر الألمان الذين لم يكن لهم أية أطماع في تركيا.

– كما بينت الدراسة أن الجيش العثماني كان له مكانته بين جيوش العالم الأوروبية، وربما يرجع النقد الذي كان يوجه إليه لأنه لم يكن يحب الحروب، وكان يفضل ويؤثر السلم على الحرب. كما رفض رفضًا قاطعًا دخول غير المسلمين في الجيش لما قد يسببه هذا الأمر من إحداث فرقة بين طوائف الدولة لاسيما أن الدول الأوروبية كان تتربص بالدولة العثمانية لإلحاق الضرر بها.

ملحق

ختم السلطان عبد الحميد الثاني

السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦– ١٩٠٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

نشهد نحن الموقعين أدناه أن البندقية التي يمتلكها محمد بن عبد الله بن مشبب آل مزهر هي بندقية جدية ورثها أب عن جد ويعود تاريخها إلى ما قبل ١٢٦ عام وعليها ختم السلطان عبد الحميد الثاني وأهديت إلى والدنا مشبب آل مزهر ثم آلت إلى أخينا عبد الله ثم إلى ابنه محمد بن عبد الله وحيث أن الوفد التركي كانوا في ضيافة أمير بللسمر أنذاك الشيخ علي بن محمد وكان والد الشيخ عبد الله بن علي بن جرمان الذي استلم الشيخة في عهد الملك عبد العزيز عند تاسيس الدولة السعودية عام ١٣٤١ هـ وأرسل وفد من الترك إلى مشبب آل مزهر لإكرامهم فأحسن ضيافتهم واستقبالهم وقد أهداه مستشار السلطان عبد الحميد الثاني هذه البندقية التي تعود من بنادق السلطان عبد الحميد الثاني .

وبالله التوفيق

شهد بذلك

محمد بن مشبب آل مزهر الاسمري

بصمة /

شهد بذلك

علي بن مشبب آل مزهر الاسمري

بصمة /

نائب قبيلة المضفاه

الشيخ / عبد العزيز بن علي بن عبد الله آل جرمان

التوقيع :

الختم :

ويظهر من هذه الصور صور لبندقية من بنادق السلطان عبد الحميد الثاني كما هو موضح من الختم المدون عليها، ومدون عليها باللغة التركية العثمانية : "**مصنوع ببنادق السلاح بتركيا**". وهذه البندقية أعطاها السلطان عبد الحميد الثاني إلى جدي مشبب آل مزهر، وذلك عند قيام السلطان بإرسال مبعوث له إلى منطقة عسير؛ فأثناء ذهابه مرّ على منطقة بللسمر بالسعودية، وكان منزل جدي؛ فأحسن ضيافته وطلب منه تأمين طريقه إلى عسير؛ فقام جدي بتأمينه؛ وعند انتهاء مهمته أعطى كبير الوفد هذه البندقية لجدي وقد أحضرها المستشار الخاص للسلطان عبد الحميد الثاني (الباشا)، وذلك لحسن استقباله وتأمين طريقه، وأخبره بأنها هدية من السلطان العثماني على حسن ضيافتهم.[١]

[١] حوار ، نقلًا عن محمد عبد الله مشبب آل مزهر.

استانبول
فشنك فابريقوسى

٢٠٦
استانبول
فشنك فابريقه سى

[1] http://www.athagafy.com/maps/Fig-23.jpg خريطة توضيحية للقبائل العربية بالجزيرة العربية (قبيلة بلسمر)

قائمة المراجع

المصادر والمراجع العربية:

- ابن حزم ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى (ت: ٤٥٦هـ)، **جمهرة أنساب العرب** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.

- إبراهيم بك حليم: **تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- إسماعيل أحمد ياغي: **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى: **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م.

- أنور الجندي: **السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية**، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- أورخان محمد علي: **السلطان عبد الحميد الثاني وأحداث عهده**، اسطنبول، ٢٠٠٨م.

- بدر محمد عبد العزيز بدر: **الأسلحة النارية العثمانية بمتحف ليفنتس بنيقوسيا والعصور الوسطى بليماسول في قبرص** "**دراسة أثرية فنية مقارنة**"، أعمال المؤتمر الخامس عشر للإتحاد العام للآثاريين العرب، وجدة، مج ١، ٢٠١٢م.

- جمال عبدالهادي مسعود وآخرون: **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ** "**الدولة العثمانية**"، الجزء الثاني، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- جون باتريك: **القرون العثمانية، قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، ترجمة: ناهد إبراهيم دسوقي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

- حسان علي حلاق: **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٩)**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

- رفيق شاكر النتشة: **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩١م.

- روبير مانتران: **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، ج٢، ١٩٩٣م.

- السلطان عبد الحميد الثاني: **مذكراتي السياسية (١٨٩١- ١٩٠٨)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- سليمان بن صالح الخراشي: **كيف سقطت الدولة العثمانية**، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- سهام محمد هنداوي: **التطور التاريخي للعلاقات الألمانية العثمانية (١٢٩٣هـ-١٨٧٦م/ ١٣٢٧هـ- ١٩٠٩م) وثائق سرية**، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية، دمشق، ٢٠١٥م.

- سهيل صابان: **تجارة السلاح في الجزيرة العربية والخليج من واقع الأرشيف العثماني ١٨٩٨- ١٩١٠م/ ١٣١٠- ١٣٢٨هـ**، مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١٠، ع٢، ٢٠٠٥م.

- عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج١، ١٩٨٠م.

- عبد العزيز محمد عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤**، تحقيق: أحمدعزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

- عزتلو يوسف بك آصاف: **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم وحتى الآن**، تقديم: محمد زينهم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- علي محمد الصلابي: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- كمال السعيد حبيب: **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢١- ١٩٠٨م)**،مكتبة مدبولي،الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

- ماري ملز باتريك: **صفحات من تاريخ تركيا الإجتماعي والسياسي والإسلامي**، بيروت، مؤسسة عز الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

- محمد خير فلاحة: **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد، دراسة موضوعية تبين أحوال السلاطين وما كانت عليه من حضارة التزيين ثم ما تلاها من تهور العابثين**، ٢٠٠٥م.
- محمد فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- محمد محمود الجهيني: **فن زخرفة البنادق في العصر العثماني**، مجلة كلية الآثار، جامعة جنوب الوادي، قنا، ع٦، ٢٠١١م.
- محمد الناصر النفزاوي: **التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية ١٨٣٩-١٩١٨م**، دار محمد علي، صفاقس، تونس، ٢٠٠١م.
- محمود ثابت الشاذلي: **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩-١٩٢٣**، القاهرة، مكتبة وهبه، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- محمود شاكر، شبه جزيرة العرب "عسير"، المكتب الإسلامي، دمشق، د.ت.
- مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي: **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، ترجمة: صالح سعداوي، دار البشير، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- موفق بني المرجه، المحقق: أحمد عبد الله الفليج: **صحوة الرجل المريض (السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية)**، مؤسسة صقر، الكويت، ١٩٨٤م.
- ناهد إبراهيم دسوقي: **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- نزار قازان: **سلاطين بني عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- يلماز أوزتونا: موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، مجلد ٣، ترجمة: عدنان محمود سلمان، محمود الأنصاري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

رسائل جامعية :

- علي أحمد عباس: **السلطان عبد الحميد الثاني الفترة ١٢٩٣- ١٣٢٦هـ/ ١٨٧٦-١٩٠٩م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم درمان، السودان، ٢٠١٧م.

- يوسف عمر حبيب: **أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦- ١٩٠٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠م.

دوريات :

- أماني جعفر الغازي: **السلطان عبد الحميد الثاني المفترى عليه وموقفه من حجاب المرأة**، دراسة تاريخية تحليلية، مجلة الدراسات الشرقية، ع ٥٥، ٢٠١٥م.

- مكرم عبد الفتاح عبد الخالق: **وثيقة عثمانية حول العلاقات العثمانية الألمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني دراسة وترجمة**، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ع٣١، ٢٠٠٠م.

روايات شفهية :

- لقاء حوارى مع محمد عبد الله مشبب آل مزهر من قبيلة بللسمر بالممكة العربية السعودية (أحد مراكز منطقة عسير).